

## العاملون في القنيطرة يدعون المسؤولين لتجربة يوم مع البرد خلال الدوام!

القنيطرة - خالد خالد

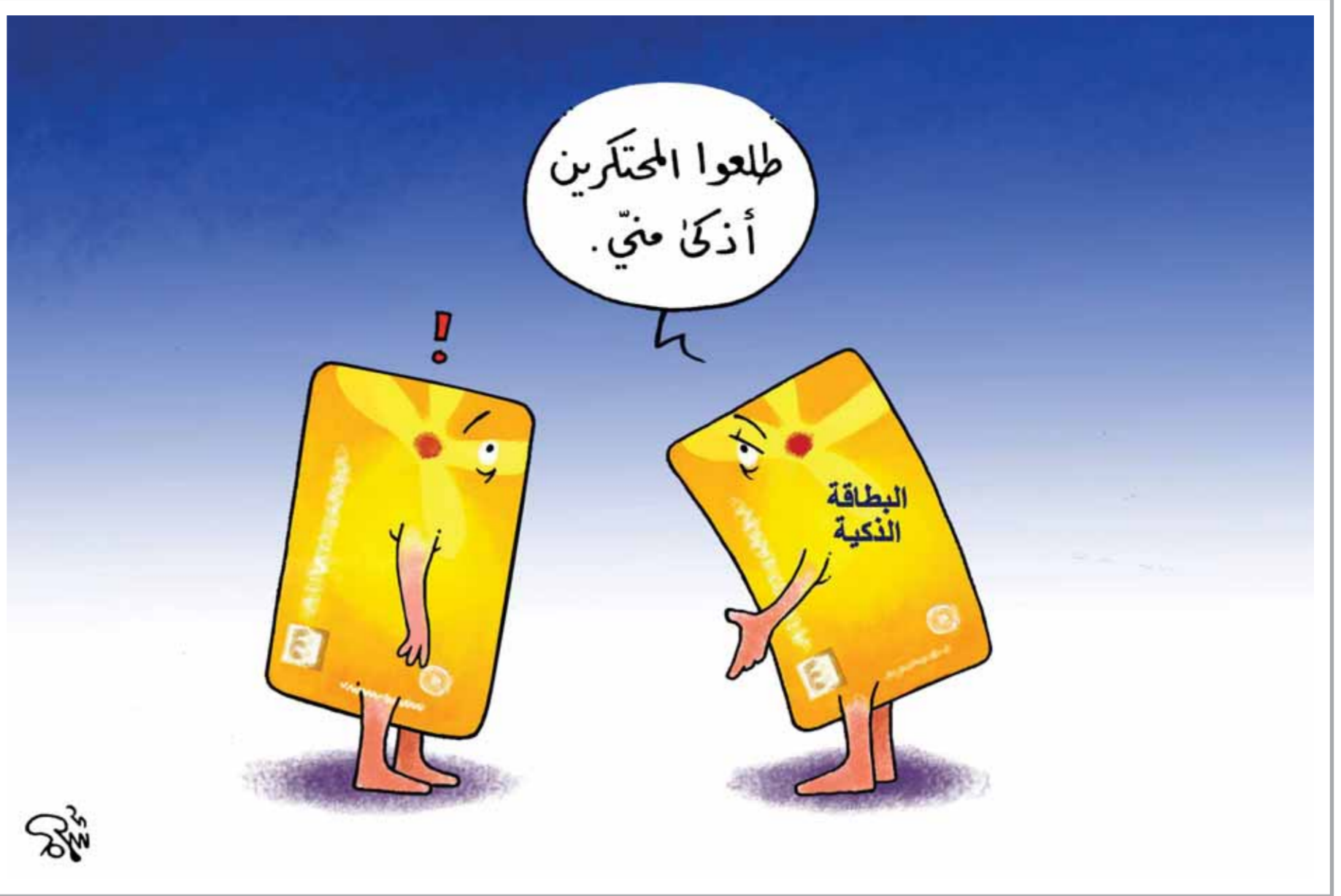
رغم انخفاض درجة الحرارة في محافظة القنيطرة إلى الصفر خلال النهار وأدنى منها خلال الليل ورغم سقوط الثلج على مدى يومين وتشكل الصقيع حرم العاملين في الجهات الحكومية من التدفئة تنفيذاً لتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٤٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢ المتضمن إيقاف تشغيل التدفئة المركزية في مباني الجهات العامة باستثناء المشافي العامة، الأمر الذي تسبب ببقاء العاملين في مؤسسات ومديريات ودوائر القنيطرة والتي تعتبر من أبرد المحافظات من دون تدفئة وساعد هذا الأمر على تقاسم الموظفين وحال دون عملهم فيقوا متجمدين في مكاتبهم ينتظرون انتهاء دوامهم بفارغ الصبر للفرار إلى المنزل لينعموا بالدفء الذي حرموا منه بأماكن عملهم.

وربما كان التعميم الصادر عن الحكومة مقتنعاً للبعض وقت صدوره والظروف التي كانت تمر بها البلاد نتيجة الأزمة ويهدف ترشيد الإنفاق والحد من الهدر، ولكن تحسين الظروف واستعادة الجيش لأغلبية المناطق وتوافر مادة المحروقات بكميات جيدة يستوجب إعادة النظر بالتعميم وتأمين مادة التدفئة اللازمة للعاملين الذين لجؤوا إلى السخانات الكهربائية والتي ضاعفت استهلاك الكهرباء وكميات كبيرة رغم التعميم الذي كان هدفة ترشيد الاستهلاك. إضافة إلى مضاعفة استهلاك المازوت نتيجة تشغيل المولدات كون الكهرباء لم تعد تتحمل الأحمال الكبيرة وحالات فصل الكهرباء بسبب زيادة الحمولة.

وبين العاملين التزامهم بمكاتبهم قرابة سبع ساعات من الدوام الرسمي، حيث يجلس العاملون في الدوائر في مكاتبهم من دون تدفئة ترتفع أصوات موظفي الدوائر الحكومية مؤخراً، للمطالبة باستثنائهم من هذا التعميم، داعين المسؤولين لتجربة يوم من معاناتهم مع البرد خلال الدوام.

مصادر في محافظة القنيطرة أكدت مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء إضافة إلى رفع توصية من مجلس المحافظة لإمكانية استثناء القنيطرة من التعميم المذكور والموافقة على إعادة تشغيل التدفئة المركزية في المباني الحكومية لضرورة العمل ونظراً لطبيعة المناخية الباردة للمحافظة وكون معظم مقرات ومباني الدوائر الحكومية في القنيطرة مجهزة ومصممة على نظام التدفئة المركزية ولا يسمح بتكبيك مدافئ.

يذكر أن الحكومة استتخت محافظة القنيطرة من تعميم منع تشغيل التدفئة حيث سمح بتشغيلها في الدوائر الحكومية في المحافظة لمدة شهر واحد فقط من ٢٠١٨/١/١٥ وحتى ٢٠١٨/٢/١٥ لكن في هذا الشتاء والشتاء الماضي لم تتجاوب الحكومة مع مطالب الموظفين المستمرة منذ بداية موجات البرد.



## المتقدمون إلى المسابقات يصطدمون بتأخر مصدقات التخرج.. والتربية تخاطب التعليم العالي؟! العزب لـ«الوطن»: تمديد التقدم إلى مسابقة التربية حتى ٢٠ الشهر

فادي بك الشريفة



ضوء لـ«الوطن»: ١٦ ألف خريج سنوياً بجامعة دمشق ولا مصدقات من دون قرارات تخرج

الضغط بشكل اعتيادي خاصة إذا تزامنت مع أية مسابقة تعلن عنها، مؤكداً أن تصدير المصدقة بحاجة إلى وقت وخاصة أن الجامعة ومنعاً لتزوير الوثائق طبقت «الصلصة الأمنية» لمنع تزوير أية مصدقة أو وثيقة دراسية لذلك هناك تدقيق شديد في هذا الأمر. ولقت مدير شؤون الطلاب إلى أن أكثر من ١٦ ألف مصدقة سنوياً في جامعة دمشق تصدر بصلصة أمنية، أي أن هناك عدداً ملموساً من الخريجين وأعداد طلابها والخريجين سنوياً، مضيفاً إن عدداً من المتقدمين يتأخرون بتقديم أوراقهم. كما أشار ضو إلى وجود ضغط زائد خلال الأيام القليلة الماضية، علماً أنه في هذه الفترة يزداد

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير التربية عماد العزب أن الوزارة أصدرت قراراً بتمديد فترة التقدم إلى المسابقة المعلن عنها حتى ٣٠ الشهر، مؤكداً أن الوزارة تعتمد دائماً على تسهيل الإجراءات بما ينحس إيجاباً على المتقدمين. مضيفاً: عند الإعلان عن مدة التقدم إلى المسابقة تم خصم جميع أيام العطل، بحيث تم وضع أيام دوام فعلية بموجب نص الإعلان، ذاكراً بالقول: يتم حالياً دراسة منح تفويضات على صعيد التقديم بشرط وجود جميع الأوراق التوثيقية. وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير شؤون الطلاب المركزية في جامعة دمشق بشار ضو أن قرارات التخرج بالنسبة للخريجين الجدد في جميع

اصطدم خريجو الجامعات السورية الجدد بالحائلون بالتقدم إلى المسابقات المعلن عنها في عدد من وزارات وجهات الدولة بعقبة تضاف إلى سلسلة معاناتهم المستمرة طوال الفترة الجامعية وخاصة على صعيد التأخر في الحصول على مصدقات التخرج الأمر الذي قد يتسبب في إمكانية عدم تقدمهم إلى المسابقات ونخص بالذكر مسابقة وزارة التربية.

المسابقة المقرر انتهاء فترة التقديم إليها الخميس القادم تزامنت مع فترات العطل والأعياد الرسمية، الأمر الذي سبب ضغطاً كبيراً وعبئاً على الجامعات في التحرك لتسريع إصدار المصدقات الجامعية، على الرغم من تأكيد وزارة التربية عدم تضمينها الأعياد ضمن الفترة الإجمالية للتقدم إلى المسابقة. واشتكى عدد من المتقدمين ضيق الفترة الزمنية المخصصة للتقدم إلى المسابقات، وذلك بسبب تأخر إجراءات الحصول على الوثائق، ومنها ما يرتبط بتأمين عدد من الأوراق المطلوبة من عدة جهات، مع ضرورة وجود صاحب العلاقة حاضراً كشرط للتقدم إلى المسابقة، كما طالب عدد من المتقدمين بتمديد فترة التقديم إلى مسابقة وزارة التربية. وعلت «الوطن» أن وزارة التربية أرسلت كتاباً إلى التعليم العالي منذ ٣ أيام، وذلك لتعميم على رؤساء الجامعات لتسريع منح الوثائق والمصدقات والتبسيط في الإجراءات حول هذا الموضوع.

## عدم إنهاء أعمال التحديد والتحرير يحرّم عشرات المواطنين من قروض الترميم والبناء في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

والتحرير أو صك إداري من البلدية لتسهيل عملية الرهن لأقرباً إلى وجود تعليمات بعدم الموافقة على منح قروض لأعمال الترميم أو البناء لمن لا يملك سند تملك يعقاره، مضيفاً: إن المناطق التي لم تخضع بعد لأعمال التحديد والتحرير لا يمنح قاطنوها هذه القروض كون سند التصرف بالعقار لا يعد ضماناً للمصرف حيث كانت الموافقة سابقاً على القروض من الإدارة العامة بناء على سند التصرف شرط وجود كفيل متضامن إلا أنه حالياً وبعد دخول فرق المساحة إلى أي منطقة يجب الانتظار حتى تنتهي الفرق من عمليات التحديد والتحرير للحصول على سند ملكية للتفويض.

مدير المصالح العقارية في السويداء جهاد الحلبي أوضح لـ«الوطن» أنه هناك ٨٣ منطقة عقارية على ساحة المحافظة لم تخضع لتاريخه لأعمال التحديد والتحرير نتيجة لوجود نقص بفرق المساحة، لافتاً إلى قيام المديرية بزيادة فرق المساحة من ٨/ فرق إلى ١١/ فرق بغية فتح أعمال جديدة. مشيراً إلى أن المديرية تقوم بإعلام المصرف العقاري عند القيام بأعمال التحديد والتحرير وهنا من المفترض بالمصرف إرسال مندوب من قبله أثناء هذه الأعمال ليصار إلى وضع إشارة رهن لصالح المصرف على العقار المستفيد صاحبه من قرض الترميم أو البناء. وأشار الحلبي إلى أن محافظة السويداء الوحيدة التي لم تنجز بها هذه الأعمال بالكامل ونظراً لما تحتاجه أعمال التحديد والتحرير من زمن والذي يمكن أن يأخذ هذه القروض على سند ملكية التحديد

تعد السويداء المحافظة الوحيدة التي لم تنجز بها أعمال التحديد والتحرير بالكامل إذ هناك أكثر من ٨٣ منطقة عقارية في السويداء لم ينته العمل فيها، ما تسبب بوضع أصحاب البيوت ضمنها بين مطرقة مديرية المصالح العقارية وسندان المصرف العقاري لمن أراد منهم الحصول على قروض ترميمية لمنازلهم وخاصة الأثرية منها أو قروض لبناء بيوت، إضافة لعجزهم عن إثبات ملكيتهم لمنازلهم لعدم امتلاكهم سندات تملك بهذه العقارات. وأكد أهالي تلك المناطق ممن تواصلوا مع «الوطن» أن المصرف العقاري كان يقوم سابقاً بمنح قروض عقارية وفق سند التصرف أو ما يسمى طابو/ إلا أنه حالياً لم يعد يأخذ بهذا السند بناء على تعليمات الإدارة العامة للمصرف العقاري التي اقتضت عدم قبول سندات التصرف عند منح القروض، لتبقى السويداء المحافظة الوحيدة التي جرى حرمان بعض مواطنيها من تلك القروض لعدم انتهاء أعمال التحديد والتحرير ضمنها الأمر الذي اعتبره هؤلاء إجحافاً بحقهم وخاصة أصحاب البيوت الأثرية جراء عجز حتى مديرية الآثار عن ترميم تلك المنازل لعدم وجود إكبات مالية مخصصة لهذا الغرض حيث طالب المتضررون من هذه الإجراءات المصرفية بضرورة إصدار تعليمات جديدة تنص على قبول سندات التصرف عند منح القروض العقارية لحين إكمال المساحة أعمالها بجميع مناطق وقرى المحافظة. بدوره مدير المصرف العقاري في السويداء ناثر شبيب أكد وجود تعليمات تطبيقية لمنح القروض على سند ملكية التحديد

## القابون الصناعي ضمن القانون ١٠

# دياب: سيحصل أصحاب الحقوق على ١٥٠ بالمئة من الحصص السهمية التي كانوا يملكونها

محمود الصالح



٢٠٠ مقسم منها ١٠٢ مقسم لسكن و ٢٥ تعليمياً و ٧٢ استثمارياً

الثانوي و ٦ مقاسم للتعليم الفني ومقسمان للمراكز الدينية و ٥ مقاسم لرياض الأطفال ومقسم طبي عام وآخر طبي خاص و ٤ مقاسم لإنشاء محطات للوقود إضافة إلى وجود حديقة بيئية، ومن خلال هذه الرؤية نجد أن أكثر من ٥٥ بالمئة من مقاسم المشروع هي سكنية و ٣٦ بالمئة هي مقاسم للمشاريع الاستثمارية وهناك أكثر من ١٢ بالمئة من المقاسم للخدمات التربوية والتعليمية، ما يعني أن هناك تكاملاً في هذا المشروع الذي سيشكل أحد النماذج العمرانية في دمشق.

للجمهور وكذلك المخطط التفصيلي ونظام الوجائب ونظام البناء المحققين بالمخطط وذلك بعد أن صدر المرسوم الجمهوري الخاص بالمشروع. وكان وزير الأشغال العامة والإسكان قد أصدر القرار رقم ٢٧١٧ تاريخ ٢٠١٣-١٠-٢٠١٩ المتضمن تصديق المصور التنظيمي ١٠٤. وعن الرؤية الجديدة لهذا المشروع أوضح دياب أن هناك تنوعاً جديداً كبيراً في المشروع حيث يوجد مقسم إداري ومحطة تبادل بين الطائرات وباصات النقل الداخلي والمقر و ٥ مقاسم لإنشاء مدارس التعليم الأساسي و ٤ مقاسم للتعليم

الصناعي والزراعة الداخلية وجزءاً من منطقة تنظيم الزبلطاني C مرحلة أ ومرحلة ب، منوهاً بأن مساحة هذا المشروع حدود ٢٠٠ هكتار، وقد انتهت جميع الدراسات التخطيطية والتنظيمية وأعلن المصور للجمهور للاعتراض وقدمت الاعتراضات، وتمت دراستها من اللجان المختصة في هذا الموضوع. وتم إقرار تعديل الصفة العمرانية للمنطقتين العقاريتين القابون وحرستا من منطقة C زراعة داخلية ومناطق منظمة G4 مناطق صناعية إلى مناطق قيد التنظيم وفق الحدود المبيّنة في المصورات والمخططات المعلقة

كشفت مدير التنظيم العمراني في محافظة دمشق إبراهيم دياب عن انتهاء دراسة الجدوى الاقتصادية التي أجرتها الشركة العامة للدراسات الهندسية للمشروع ١٠٤ مدخل دمشق الشمالي الذي يتضمن مناطق تنظيم القابون الصناعي والزراعة الداخلية وجزءاً من منطقة تنظيم الزبلطاني C مرحلة أ ومرحلة ب.

وقال: اعتقد أنه وفق هذه الدراسة الأمور تتجه إلى تطبيق القانون ١٠ المعدل للمرسوم ٦٦ وهو الذي يعطي المواطنين الحرية في اختيار حصصهم السهمية بين البناء السكني والتجاري، وهناك عزم على إعطاء أصحاب الحقوق في ١٠٥ إلى ٢ مما كانوا يملكون قبل التطبيق بمعنى أن يكون ضعف الملكية السابقة سهماً، وهذا أفضل بكثير من تطبيق المرسوم التنظيمي ٢٣ الذي يحدد التوزيع الإجمالي لحقوق المالكين.

وأوضح دياب أن المحافظة سوف تبدأ بعمليات التوزيع فور وصول نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية إلى المحافظة والتي لن تتأخر، متوقفاً وصولها في الأيام القادمة، لنقوم على أثر ذلك اللجان القانونية والفنية بعملها، مشيراً إلى أن ما يميز هذا المشروع عن مشروع ماروتا سيتي أن القابون الصناعي لا يحتاج إلى إخلاء لأن المنطقة خالية وبالتالي التنفيذ سيكون مباشرة، ومعها يتم توزيع الأسهم على المستحقين حسب رغبتهم. وأشار دياب إلى وجود أكثر من ٧٢ مقسماً استثمارياً و ١٠٢ مقسم سكني في المشروع ١٠٤ مدخل دمشق الشمالي الذي يتضمن مناطق تنظيم القابون

## ٦ آبار مياه جديدة في الاستثمار لسد عجز مياه الشرب في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

بين مدير عام مؤسسة مياه السويداء وائل شقير أنه تم إدخال ست آبار بالاستثمار خلال العام الماضي شملت بئر داما الاحتياطي والبئر رقم ١٢ في تجمع آبار حازمة والسويداء رقم ٣١ بالمدينة الرياضية وأم حارتين البديل والدارة البديل وسهوة البلاطة، كما تم إعادة تجهيز ثلاث آبار خرجت عن الخدمة لأسباب فنية وهي رساس رقم ٦ والسويداء ١٧ وصلحاذ ٣.

وأشار إلى الانتهاء من حفر وإكساء ٦ آبار جديدة ليتم وضعها بالخدمة العام الحالي موزعة بواقع بئر في قرية المجدل وبيرين شرقي بلدة عرى لصالح بلدي الكفر وحبران وبئر في قرية لبين وبئر في موقع ضاحية السكن الشبلي في بلدة سليم وبئر في حي الصخاري بمدينة شهباء، إضافة لانتهاج مشروع إرواء قرية شعاب وإعادة تشغيل محطات التصفية على سدود الروم وحبران وجبل العزب والمنشف التي توقفت عن العمل بسبب نقاد مخزونها في صيف وخريف العام ٢٠١٨، لافتاً إلى أنه تم بناء خزانات مياه للآبار في دوما وشهباء واستبدال شبكات مياه قديمة ومهترئة بطول ٣٥ كيلو متراً وتوسيع شبكات قديمة بمدينة السويداء وريف المحافظة بطول ٢٠ كيلو متراً إضافة إلى تنفيذ مشروعات ربط لعدد من الآبار ومحطات التصفية.

ولفت شقير إلى أن تكلفة المشروعات المائية التي أنجزتها المؤسسة بهدف تحسين الواقع المائي وتلبية احتياجات المواطنين خلال العام الماضي تجاوزت ٣ مليارات ليرة.

بدوره بين مدير الموارد المائية في السويداء محمود الملي أن عدد الآبار المستثمرة بشكل كلي من قبل المؤسسة العامة لمياه الشرب وصل إلى ٩ آبار لسد العجز في مياه الشرب كما وصل عدد الآبار المربوطة على شبكات مياه الشرب ٤ بئراً ويتم استخراج مياه الشرب عبر الصهاريج من طالع آبار الحمرمة، لافتاً إلى أن عدد الآبار المحفورة وصل إلى ١٠٤ آبار من العدد الإجمالي وهو ١١٠ آبار منها ٨٩ بئراً مستثمراً ويتم العمل على تجهيز الآبار المتبقية حيث تم إدخال بئر (وقم/ الخرسا-السويداء ٣) في الاستثمار خلال العام الماضي وإدخال ٣ آبار بالاستثمار خلال العام الحالي وهي (الغلة ١-الغلة ٢-صلحاذ ٣) لافتاً إلى أنه تم الانتهاء من تنفيذ ثلاث سدات في الكفر وهذه المياه يمكن وضعها تحت تصرف مؤسسة المياه وفي حال عدم استثمارها من قبل المؤسسة فيمكن إقامة شبكات ري على تلك السدات والاستفادة منها لأغراض الزراعة.